التحسين صح

لا المفهوم المشترك بينها والرابع والخامس ما عرف باللام العهدية او الجنسية او الاستغراقية
وانما لم يقل ما دخله اللام لئلا يدخل فيه اللام الزائدة لفظا والميم في لغة حمير في ليس من امبر امصيام في امسفر
بدل من اللام ولا يرد ما دخله في قسما آخر من المعارف وعرف بالنداء نحو يا رجل اذا قصد به معين
بخلاف يا رجلا لغير معين فانه نكرة ولم يذكره المتقدمون لرجوعه الى ذي اللام اذ اصل يا رجل يا ايها
الرجل والسادس المضاف الى احدها اي احد الامور الخمسة المذكورة ولا يستلزم صحة الاضافة
الى احدها صحتها بالنسبة الى كل واحد فلا يرد انه لا تصح الا بالنسبة الى الاربع الاول فان
المنادى لا يضاف اليه قيل كان عليه ان يقول والمضاف معنى الى المعرفة ليدخل فيه المضاف
الى المضاف الى المعرفة مثل غلام ابيك والجواب ان المراد بالمضاف الى احدها اعم من
ان يكون بالذات او بالواسطة ولا يخفى عليك نظرا الى ما سبق ان المضاف اذا كان لفظ
الغير او المثل او الشبه فهو مستثنى من هذا الحكم معنى اي اضافة معنوية يعني اضافة معنوية فقوله معنى مفعول
مطلق بحذف المضاف واحترز به عن المضاف الى احد هذه الامور اضافة لفظية فانها لا تفيد تعريفا ولما سبق تعريف
المضمرات والمبهمات ومعنى المضاف الى احدها معنى ظ والمعرف باللام والنداء استغنى عن التعريف
خص العلم بالتعريف وقال العلم اسما كان او لقبا او كنية لانه ان صدر بالاب او الام او الابن
او البنت فهو كنية والا فان قصد به مدح او ذم فهو اللقب والا فهو الاسم ما وضع لشيء بعينه
شخصا او جنسا واحترز به عن النكرات والاعلام الغالبة التي تعينت لفرد معين بغلبة الاستعمال
فيه وانما خرج في التعريف لان غلبة استعمال المستعملين بحيث اختص العلم الغالب بفرد معين منزلة
الوضع من واضع معين فكأنه هؤلاء المستعملين وضعوا ذلك غير متناول غيره اي حال كون ذلك
الاسم الموضوع لشيء بعينه غير متناول غير ذلك الشيء باستعماله فيه واحترز به عن المعارف كلها
وقوله بوضع واحد اي ثابتا بوضع واحد لئلا يخرج الاعلام المشتركة ولما اشار الى ترتيب انواع
المعارف في الاعرفية ترتيبها في الذكر او التعيين على ترتيب اصنافها فيما يكون فيه هذا الترتيب
فقال واعرفها اي اعرف المعارف يعني اقلها التباسا عند المخاطب من حيث انه انما هو المضمر المتكلم

ثم

٧٩

المضمر صح — فيه صح

لبعد وقوع الالتباس فيه ثم المخاطب فانه يتطرق اليه بوجه ما لا يتطرق في المتكلم الا ترى انك اذا قلت انا لم
يلتبس بغيره واذا قلت انت جاز ان يلتبس بآخر فيتوهم ان الخطاب له وليس المراد الا هو ولا هو
الا كون المعرفة ابعد من اللبس ثم المضمر الغائب ولم يذكره لانه علم من اعرفية المتكلم والمخاطب
انه ادون منهما واقتصر على بيان النسبة بين اصناف المضمرات فان سائر المعارف لا تفاوت
بين اصنافها الا المضاف الى احدها فان فيه تفاوتا باعتبار تفاوت المضاف اليه ولهذا
ما اثبت التفاوت بين اصنافه بعد بيانه بين انواع المضاف اليه واصنافه وهذا الترتيب الذي
ذكره هو مذهب سيبويه فان فيه اختلافات كثيرة النكرة ما وضع لشيء لا بعينه اي لا باعتبار
ذاته المعينة المعلومة المعهودة من حيث هو كذلك فقوله ما وضع لشيء شامل للمعرفة والنكرة وقوله
لا بعينه خرجت المعرفة اسماء العدد وانما افردها بالذكر لان لها احكاما خاصة ليست لغيرها وهي
ما وضع اي الالفاظ وضعت لكمية آحاد الاشياء منفردة كانت تلك الآحاد او مجتمعة فالكمية
هي المعدودات وآحادها كل واحد واحد منها وكمية الآحاد ما يجاب به اذا سئل عن واحد واحد او عن اكثر من واحد
من تلك المعدودات بكم والالفاظ الموضوعة بازاء تلك الكميات بان يكون كل واحد منها
موضوعا لكمية واحدة منها اسماء العدد فالواحد موضوع لكمية آحاد الاشياء اذا اخذت منفردة
فاذا سئل عن معدود ومعدود منها بكم يجاب بالواحد والاثنان موضوع لكميتها اذا اخذت
مجتمعة مكررة مرة واحدة فاذا سئل عن معدودين يجاب بالاثنين وهكذا الى ما لا نهاية له فظهر من
هذا التعريف ان لفظ الواحد والاثنين داخلان في هذا التعريف لانهما من اسماء العدد في عرف النحاة
وان لم يكونا عند بعض الحساب من العدد وما كان المتبادر من هذه العبارات ان نفس الكمية
هي الموضوع له من غير اعتبار معنى آخر لا ينتقض التعريف بمثل رجل ورجلين ودراع ودراعين ونحو ذلك
ومن حيث لا يفهم منها الواحد والاثنين فقط اصولها اي اصول اسماء العدد التي
يتفرع عنها باقيها اما بالحاق تاء التأنيث كواحدة واثنتان او باسقاطها كست الى تسع او بالتثنية
كمائتين والفين او بالجمع كمئات والوف وعشرين او بالتركيب اضافيا كان ... او امتزاجيا كخمسة عشر

كثلثمائة صح

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)